خلال جلسة البرلمان التي اختتم بها اجتماعاته للفترة الحالية:

مطالبة الحكومة سرعة تقديم مشروع قانون متكامل لنظام الحكم المحلي واسع الصلاحيات

التعديلات قصرت الترشيح لمنصب المحافظ على المسجلين بجداول الناخبين للمحافظة

صنعاء / سبأ :

واصل مجلس النواب في جلسته امس برئاسة الأخ حمير بن عبدالله بن حسين الأحمر،

نائب رئيس المجلس مناقشته لبقية المواد التي تضمنها تعديل بعض مواد قانون السلطة المحلية رقم (4) لسنة 2000م وتعديلاته في ضوء تقرير لجنة السلطة المحلية.

وفي ضوء تلك المناقشات أقر المجلس الفقرة التي طلبت الحكومة التحفظ عليها خلال جلسة يوم الثلاثاء وهي البند رقم (6) من الفقرة (ج) من المادة (38) حيث أقرها كما وردت من الحكومة واصبحت كما يلي :

(-6 ان يكون المرشح لمنصب المحافظ مقيدا بجدول الناخبين في السجل الانتخابي للمحافظة) ، كما أقر المجلس المواد (101 و 118 و 119) على النحو التالي :

1 - التعبير بحرية عن رأيه في اجتماعات المجلس ولجانه المتخصصة.

2 - المشاركة في عملية الترشيح والانتخاب لمنصب المحافظ ومنصب أمين عام المجلس المحلي ورئاسة أي من لجانه المتخصصة طبقا لأحكام هذا القانون.

مادة (118): يحق لأغلبية أعضاء المجلس المحلي للمحافظة المستمرة عضويتهم أن يتقدموا الى الوزير كتابة بطلب دعوة أعضاء المجلس المحلي للمحافظة ومجالس المديريات للانعقاد في اجتماع استثنائي للنظر في أمر سحب الثقة من المحافظ وعلى الوزير في هذه الحالة دعوتهم للاجتماع برئاسته أو من ينوبه خلال عشرة أيام من تاريخ استلامه الطلب ، ولا يعتبر انعقاد هذا الاجتماع صحيحا الا بحضور ثلثي اعضاء المجلس المحلي للمحافظة والمديريات المستمرة عضويتهم ويشترط في بداية الاجتماع موافقة أغلبية الأعضاء الحاضرين على قبول النظر في الطلب ولا يصدر الاجتماع قراره بسحب الثقة الا بعد مناقشة الطلب والاستماع الى كل الآراء بما في ذلك الاستماع الى أقوال المحافظ وتحقيق دفاعه ثم يعقب ذلك طرح الموضوع للاقتراع السري فإذا قرر أغلبية الحاضرين سحب الثقة اعتبر المحافظ موقوفا عن مزاولة نشاطه بقوة القانون .

مادة (119): يحق لثلث أعضاء المجلس المحلي للمديرية المستمرة عضويتهم ان يتقدموا الى المحافظ كتابة بطلب دعوة المجلس المحلي للمديرية للانعقاد في اجتماع استثنائي للنظر في أمر سحب الثقة من مدير عام المديرية ، وعلى المحافظ في هذه الحالة دعوة المجلس المحلي للمديرية المعنية للانعقاد برئاسته خلال عشرة ايام من تاريخ استلامه الطلب ولا يعتبر انعقاد هذه الجلسة صحيحا الا بحضور ثلثي اعضاء المجلس المستمرة عضويتهم.

ويشترط في بداية الجلسة موافقة أغلبية الأعضاء الحاضرين على قبول النظر في الطلب ولا يصدر المجلس قراره بسحب الثقة إلا بعد مناقشة الطلب والاستماع الى أقوال مدير عام المديرية وتحقيق دفاعه ثم يعقب ذلك طرح الموضوع بالاقتراع السري ، فإذا قرر المجلس بأغلبية ثلثي أعضائه سحب الثقة أعتبر مدير عام المديرية موقوفا عن مزاولة نشاطه بقوة القانون وعلى المحافظ رفع الموضوع الى الوزير لمباشرة الإجراءات النظامية لتعيين مدير عام آخر ، وتنطبق على أمين العاصمة الأحكام الواردة بشان انتخاب وإقالة وعزل وسحب الثقة من المحافظ .

وقد رفع المجلس في نهاية المناقشة رسالة إلى فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية مرفقة بالقانون ، تضمنت طلب إلزام الحكومة بالإسراع في تقديم مشروع قانون متكامل لنظام الحكم المحلي الواسع الصلاحيات بحيث يكون قائما على دراسة علمية دقيقة ورؤية مستقبلية طموحة تتجسد فيها ومن خلالها مضامين وأهداف البرنامج الانتخابي للأخ رئيس الجمهورية وتوصيات مجلس النواب والبرنامج العام للحكومة ، وكذا الإسراع بتقديم مشروع القانون الخاص بأمانة العاصمة وذلك استنادا إلى نصوص وأحكام قانون السلطة المحلية رقم /4/ لسنة 2000م .

من جهة أخرى استمع المجلس إلى إيضاحات من الاخ علي بن علي القيسي ، محافظ إب بشأن قضية الجعاشن ، وكذا حول تنفيذ توصيات مجلس النواب السابقة والتي أصدرها في نهاية شهر مارس من العام الماضي 2007م والإجراءات المتخذة من قبل السلطة المحلية حول شكاوى أهالي عزلتي الصفة ورعاش بمديرية ذي السفال.

وبهذا الصدد أقر المجلس تشكيل لجنة برئاسة الأخ محمد عبداللاه القاضي وعضوية الإخوة علي عشال وعبده بشر وعباس النهاري وذلك للاجتماع بوزير الإدارة المحلية ومحافظ إب ووضع المعالجات المناسبة لهذه المشكلة.

وكان مجلس النواب قد استهل جلسته باستعراض محضره السابق ووافق عليه وبهذا رفع المجلس جلساته لهذه الفترة.

من جهة أخرى عقدت هيئة رئاسة مجلس النواب اجتماعاً لها امس برئاسة الاخ حمير بن عبدالله بن حسين الأحمر نائب رئيس المجلس ، ناقشت خلاله المواضيع المدرجة في جدول أعمالها واتخذت بشأنها القرارات المناسبة.

كما استعرضت الهيئة ما أنجزه المجلس خلال فترة انعقاده الحالية وكذا المستوى الذي وصل إليه الكادر الإداري للمجلس وذلك بعد أن تم توفير الأجهزة الحديثة وافتتاح مركز المعلومات والحاسوب.

وكانت هيئة رئاسة مجلس النواب قد استعرضت في بداية الاجتماع محضر اجتماعها السابق ووافقت عليه ، بحضور الاخ أحمد محمد الخاوي ، الأمين العام المساعد للمجلس.

قانون وطني للأراضي

فيصل الصوفي

أعرف صديقاً اشترى أرضاً في الشيخ عثمان من طفل.. فالأرضية ملكت لهذا الطفل بموجب وثائق رسمية، ولأنه ليس بحاجة إليها باعها بمبلغ مليون ريال.. وهكذا أصبح الطفل مليونيراً بلا تعب أو مشقة كون الأرض ملكت له بسعر رمزي. ويقول صديقي إن الطفل أصلاً ابن مسؤول استغل وظيفته وعلاقاته للحصول على أراض سجلها باسم الأولاد والعائلة.. وهذه إحدى الحيل التي تستخدم لنهب أراضي الدولة بطريقة سلمية ووثائق ألبست رداء القانون.

الأراضي المملوكة للدولة كانت وما زالت ساحات تمارس فيها شتى أنواع الفساد وموضوعا للمنافسة ومدخلاً للثروة.. والأمر بالنسبة للأراضي والمزارع التي سطا عليها الضباط والنافذون بصورة غير قانونية وبالقوة واستغلال النفوذ أمرها مكشوف واستعادتها يمكن أن تتم بسهولة إذا التزمت الحكومة بتوجيهات رئيس الجمهورية بهذا الشأن ونفذتها بصرامة وبدون مجاملة.. لكن الصعوبة تتعلق باستعادة أراض تم تمليكها لأفراد وعائلات وجماعات عن طريق التدليل أو بتوجيهات رسمية من مسؤولين في الدولة لمجرد أن أولئك الأشخاص قادرون على الحصول على الأراضي وليس لأنهم بحاجة إليها لبناء مساكنهم مثلاً.. الأراضي التي صرفت لجمعيات أو نقابات هي الأخرى موضوع للفساد فأحدهم لديه أرضية من كل جهة لأن اسمه أدخل إلى قائمة الصيادين والموظفين وقوائم أخرى.

مشكلة الأرض تطورت وتعقدت ولا سبيل لحلها إلا بقانون وطني يلغي كل الأخطاء السابقة وينظم حقوق الناس أو المواطنين في السكن والاستملاك والانتفاع بالأراضي، ويضمن أيضاً أن تبقى للأجيال القادمة حصتها من الأرض تحت سماء الوطن.

مجلس الشورى في ختام مناقشاته لموضوع التنمية والتخفيف من الفقر :

الدعوة إلى حماية المواطن من تقلبات السوق العالمية ووضع خطط لتوفير الاحتياجات الأساسية

إعادة النظر في الأراضي الممنوحة للمستثمرين والتي لم تستثمر

صنعاء / سبأ:

اختتم مجلس الشورى مناقشاته لموضوع التنمية والتخفيف من الفقر في الجلسة التي عقدها أمس برئاسة رئيس مجلس الشورى الأخ عبد العزيز عبدالغني.

وفي جلسة أمس أجرى أعضاء مجلس الشورى مناقشات مستفيضة حول الموضوع، في ضوء ما ورد في تقرير اللجنة المختصة المقدم إلى المجلس، أشادوا من خلالها بالجهود التي بذلتها وتبذلها الدولة من أجل إنجاز استحقاق التنمية والتخفيف من الفقر وبالإجراءات والتدابير المتخذة والخطط والاستراتيجيات والبرامج الهادفة تحقيق هذا الاستحقاق.

ونوهوا بالانعكاسات الإيجابية لمجمل تلك الإجراءات، والتي ساهمت في اختيار بلادنا ضمن سبع من دول نموذجية تنهض بمهمة الإيفاء بأهداف الألفية.

وتضمنت المناقشات جملة من الإفادات القيمة والمقترحات والتوصيات التي أكدت أهمية تبني إجراءات شاملة لتحقيق التنمية والتخفيف من الفقر، مشيرة في هذا السياق إلى ما تمثله الزكاة، كفريضة دينية من أداة مثلى يمكن في حال تحسين أوعيتها وتوظيفها بكفاءة أن تسهم في التخفيف من الفقر.

وكذا تحسين إمكانيات وقدرات الصناديق التي تشكل قوام شبكة الأمان الاجتماعي، بما يمكنها من تحقيق هدفها الأساسي المتمثل في التخفيف من الفقر وإعانة الفقراء على تحمل أعباء المعيشة..

ودعت المناقشات في هذا الخصوص إلى إعادة النظر في الآلية التي يتم من خلالها توزيع الضمان الاجتماعي وبما يكفل وصول المعونات الاجتماعية إلى مستحقيها في مختلف مناطق البلاد.وأكدت مناقشات أعضاء مجلس الشورى أهمية إصلاح النظام التعليمي، والاتجاه نحو دعم توسع نطاق التعليم الفني والمهني، وإعادة النظر في المناهج التعليمية بشكل عام، وذلك بهدف الحصول على مخرجات تعليمية تستجيب لمتطلبات التنمية وتغطي احتياجات السوق المحلية والإقليمية.ودعت الجامعات والجهات المعنية بالتشغيل إلى القيام بعرض قوائم الخريجين وتخصصاتهم العلمية وكذا فرص العمل المتاحة عبر النوافذ الإعلامية وعبر مواقعها على شبكة المعلومات العالمية -الإنترنت، وبما يسهل للخريجين التعرف على فرص العمل، ولضمان توجيه التخصصات المناسبة نحو فرص العمل المناسبة.

ودعت المناقشات المجالس المحلية وشبكة الأمان الاجتماعي ووسائل الإعلام إلى القيام بدورها في نشر ثقافة الإنتاج، والتوعية بأهمية ترشيد الاستهلاك بشكل عام وترشيد استهلاك المياه بشكل خاص، وتطوير إمكانيات حصاد مياه الأمطار بما يكفل الاستغلال الأمثل للموارد المائية في الاستخدامات الإنسانية والزراعية.

ولفتت المناقشات إلى أهمية فكرة الصندوق الوطني للسكان، والتسريع في إخراج مشروع بنك الفقراء إلى حيز الواقع، وكذا التسريع في اعتماد نظام التأمين الصحي الشامل، وإعادة النظر في إستراتيجية الأجور بما يخفف الأعباء المعيشية عن كاهل منتسبي الجهاز الإداري للدولة.

وأكدت المناقشات أهمية التوجه نحو استصلاح الأراضي، بهدف توسيع الرقعة الزراعية وزيادة إنتاجيتها من المحاصيل الأساسية وفي مقدمتها الحبوب والخضروات، وتبني برامج فاعلة للحد من ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدن.كما أكدت مناقشات أعضاء مجلس الشورى دور القطاع المصرفي في تبني مشاريع استثمارية وتوفير تسهيلات ائتمانية من أجل إقامة المشاريع الصغيرة والأصغر،على غرار مشروع الرئيس الصالح الذي تبناه بنك التسليف التعاوني الزراعي.

وشددت المناقشات على ضرورة تبني خطط متوازنة للتنمية تقوم على أساس من التوظيف المدروس للموارد والاستفادة من الموجهات الهامة التي تضمنها برنامج فخامة الأخ الرئيس الانتخابي فيما يخص هذا الأمر.وأوصت المناقشات بتبني المعالجات الضرورية لحماية المواطن من تقلبات السوق العالمية ووضع خطط طوارئ لتوفير الاحتياجات الأساسية، على أن تتواصل الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية والتخفيف من الفقر وتحسين معيشة المواطن على المدى الطويل.

كما أوصت بتحسين بيئة الاستثمار، وإعادة النظر في الأراضي التي صرفت على أساس إقامة مشاريع استثمارية ولم يف أصحابُها بوعودهم، وأوصت كذلك بتوظيف المزيد من الاستثمارات من أجل الاستغلال الأمثل للثروات والموارد الطبيعية المتجددة ومنها الزراعة والأسماك والسياحة، وكذلك العناية بالقطاع الصناعي.وفي هذا الخصوص شددت مناقشات أعضاء مجلس الشورى على أهمية تحسين الخدمات المقدمة للصيادين التقليديين، والعناية بالمناطق الصناعية التي تم تحديدها وتسريع إنجازها وتزويدها بالبنية التحتية والخدمات اللازمة والبدء بالترويج لها على المستويين الداخلي والخارجي.

ودعت المناقشات إلى أهمية الاستثمار في تنمية وتأهيل الموارد البشرية من أجل توفير احتياجات السوق المحلية والإقليمية للأيدي العاملة الماهرة والمدربة.ولفتت المناقشات إلى قضية التمركز السكاني في المناطق التي تعاني من شحة المياه، والاتجاه نحو المناطق المتاخمة للبحر لإقامة المنشآت الصناعية، ووضع إستراتيجية متكاملة لمواجهة ظاهرة النمو السكاني بمعدلات مرتفعة، وتوفير الإمكانيات اللازمة لتنفيذها بما يخفض من معدل النمو السكاني، وتحقيق التوازن بين معدلات النمو السكاني والاقتصادي.

هذا وقد قرر المجلس في ختام مناقشاته تشكيل لجنة لصياغة التوصيات الخاصة بالموضوع من كل من اللجنة الاقتصادية بالمجلس وممثلين عن وزارات التخطيط والتعاون الدولي، والخدمة المدنية والتأمينات، والشئون الاجتماعية والعمل، والزراعة والري، والثروة السمكية، والسياحة ، والشباب والرياضة، والبنك المركزي اليمني، وبنك التسليف التعاوني الزراعي وبنك الإسكان، والجهاز المركزي للإحصاء.

وكان المجلس قد استمع في مستهل الجلسة إلى قراءة لمحضر جلسته السابقة وأقره.حضر جلسة أمس من الجانب الحكومي رئيس بنك الإسكان الدكتور علي البحر، ووكيل وزارة الشئون الاجتماعية والعمل لقطاع قوى العمل الدكتور علي محمد أحمد، ووكيل وزارة الثروة السمكية لقطاع التخطيط عبد الهادي الخضر، ووكيل وزارة الشباب والرياضة عبد الله هادي بهيان ووكيلا الجهاز المركزي للإحصاء أنور أحمد فرحان ومحمد سعيد برعية، ومدير المكتب الفني بوزارة السياحة عبد الوهاب شمهان وعدد من المسئولين في الجهات ذات العلاقة.

جمعية كنعان تحتفي بيوم الأسير الفلسطيني وتكرم المناضل الفلسطيني ملوح

يحى صالح:إسرائيل تسجن الشعب الفلسطيني بصورة جماعية

البان:مشكلة الأسير الفلسطيني ليست سياسية فقط بل أخلاقية وقيمية

صنعاء/عبدالواحد الضراب:

أكد رئيس جمعية كنعان لفلسطين يحي محمد عبدالله صالح بأن دولة الاحتلال الإسرائيلي عمدت ومنذ الأيام الأولى للاحتلال أن تجعل من السجون أداة لقمع الشعب الفلسطيني وإسكات صوته المنادي بالحرية والاستقلال وجعلت من السجون الإسرائيلية عقابا جماعيا لشعبنا الفلسطيني حيث ناهز عدد المناضلين الذين زجوا في السجون الإسرائيلية 6 آلاف مواطن فلسطيني على مدار 41 عاما.

وقال يحي صالح في الحفل الذي نظمته الجمعية بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني إن دولة إسرائيل لا تسجن هذا العدد فقط وإنما هي في الحقيقة تسجن الشعب الفلسطيني حيث حولت قطاع غزة إلى سجن كبير كما حولت مليونا ونصف المليون فلسطيني في قطاع غزة إلى مساجين محرومين من أبسط حقوق المسجون.

وتساءل رئيس جمعية كنعان قائلا"أليس ما يحدث في غزة وصمة عار في جبيننا جميعا وفي جبين الإنسانية والأمة العربية، ويحدث في الضفة الغربية من تقطيع أوصال طرق بواسطة ما يزيد عن 500 حاجز عسكري عدا عن اختطاف وأسر العشرات من الفلسطينيين».

وأضاف أن هذا الدرس يؤكد كل يوم بأن شعبنا الفلسطيني عصي على الترويض وعصي على الهزيمة والانكسار بل أكثر من ذلك فإن المناضلين الفلسطينيين أسرى الحرية حولوا سجون الاحتلال إلى مدارس وجامعات خرجت الآلاف من الثوريين.

وأشار يحي إلى مبادرة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية والتي حظيت بموافقة الأطراف الفلسطينية كافة والتي نأمل عليها حتى استعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية والتي بدونها لن نتمكن من الصمود ولن نحرز الانتصار.

ولفت إلى أن هذا الاجتماع من أجل تكريم أسرى الحرية وننادي بحريتهم وحريتنا فإن هذا اليوم الذي يصادف الذكرى السادسة لتأسيس جمعية كنعان وقد عاهدنا أنفسنا أن نكون أوفياء لشعبنا الفلسطيني ونضاله والتضامن معه حتى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

من جانبها قالت وزيرة حقوق الإنسان الدكتورة هدى البان إنها تجتمع لبحث قضية في غاية الأهمية يساندكم فيها مجتمع دولي سئم الممارسات الإسرائيلية في أرض فلسطين وكلنا يعرف أساليب الهمجية الموجهة ضد أبناء فلسطين نساء ورجالا وأطفالا.

وأشارت إلى ما تتبعه إسرائيل من سياسات لا إنسانية ضد الأبرياء المناضلين في سجونها المظلمة والموحشة وقد دفعها غرورها إلى الاعتقاد باطلا بأنها يمكن أن تخدع العالم وتلهيه عن أفعالها الإجرامية من إطلاق نار عشوائي واعتقالات تعسفية للشباب وتشريد المواطنين وغيرها.

وأكد أن اليمن تحيي صمود الشعب الفلسطيني والذي يعيش عرضة لكل أنواع القهر والتعذيب منذ 60 عاما مضت كما تحيي إيمانه القوي في هذا اليوم التاريخي الذي يعد رمز التمسك بتراب الأرض والوطن.

لافتت إلى أن الإصرار العنجهي في استمرار إسرائيل بات الصبغة العدوانية لإسرائيل الرافضة لقرارات الشرعية الدولية وقرارات حقوق الإنسان إنما يجلب المزيد من التوتر ليس في أرض فلسطين فحسب وإنما في منطقة الشرق الأوسط ككل.

وتابعت البان قائلة إن مشكلة أسرى فلسطين ليست سياسية أو قانونية فحسب بل قضية أخلاقية وقيمية حيث أن هؤلاء الأسرى مثلوا ومازالوا شرعية المقاومة الفلسطينية ضد المحتل الغاشم.

وقالت وزيرة حقوق الإنسان إن اليمن قيادة وشعبا سيبقون دائما دعما لنضال الشعب الفلسطيني ومؤازرتهم دون كلل أو ملل حتى إدراك يوم الحرية والخلاص.

وكان نائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عبد الرحيم ملوح قد أشار إلى أن إسرائيل مازالت تتعامل مع الأسرى الفلسطينيين على أنهم سجناء أمنيون رغم اعتراف الأمم المتحدة ورغم التبادل مع إسرائيل إلا أن القانون الإسرائيلي لا يزال يعتبرهم كذلك. لافتا إلى أن هناك(11500) أسير في سجون الاحتلال الإسرائيلي منذ فترات طويلة تتجاوز الثلاثين عاما في حين وصل عدد السجناء داخل السجون الإسرائيلية(750000) سجين فلسطيني خلال 41 عاما الماضية.

مؤكدا بأن مسؤوليتنا لا تقتصر على إعلان التضامن المناسباتي مع قضية الشعب الفلسطيني فحسب بل هي مسؤولية مستمرة ودائمة في كل يوم وكل ساعة وكل شهر.

وأضاف أن الشعب الفلسطيني يتعرض اليوم لهجمة شرسة غير مسبوقة تهدف هدم المشروع الفلسطيني وتمزيق الكيانات التي لم تكن مقبولة لدى الجميع على أساس عرقي وديني وطائفي.

كما ألقيت في الحفل عدد من الكلمات حيت الأسرى الفلسطينيين القابعين وراء القضبان في سجون الاحتلال الإسرائيلي وطالبتهم بالصمود والصبر فهم أصحاب قضية وغاية لن يتخلوا عنها حتى يتم النصر.

وشهد المهرجان الخطابي في نهايته تكريم جمعية كنعان لفلسطين المناضل عبد الرحيم الملوح بدرع الجمعية الذي قدمه رئيس الجمعية يحي محمد عبدالله صالح.